مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 21 فبراير 2024

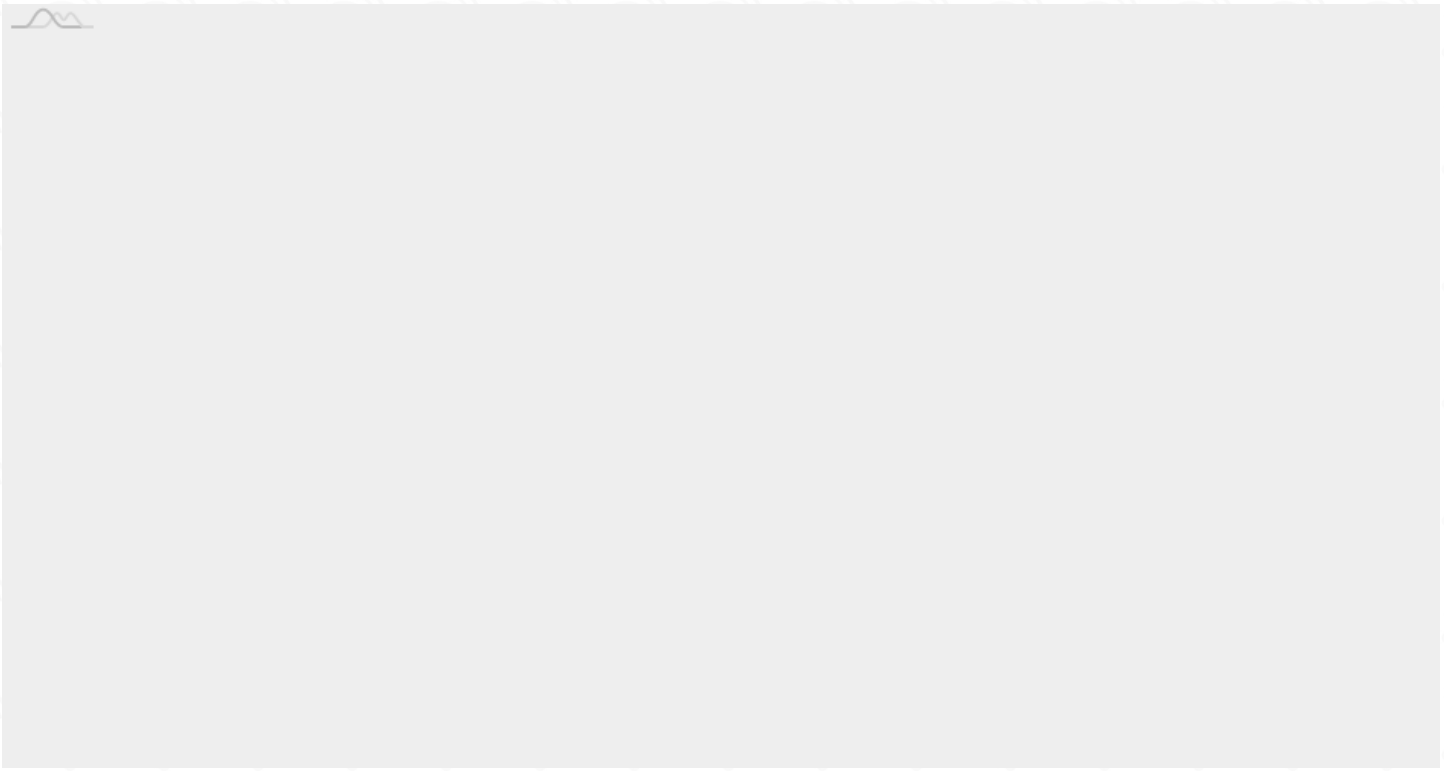

وزير الخارجية يشارك فى اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين اليوم

(سياسي . الأهرام)

يشارك سامح شكري وزير الخارجية، في اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين، المقرر عقده اليوم وغدا، بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية.

وصرح السفير أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، أن المشاركة المصرية تأتي تلبية للدعوة التي وجهتها الرئاسة البرازيلية للمجموعة لمصر للمشاركة في اجتماعاتها خلال العام الجاري، وهي تعد المشاركة الرابعة لمصر، حيث سبق لها المشاركة ثلاث مرات كضيف على المجموعة، وذلك خلال أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩ و٢٠٢٣.

ومن المقرر أن يتحدث سامح شكري خلال جلسة عمل حول دور مجموعة العشرين في التعامل مع الأزمات الدولية، وجلسة أخرى حول إصلاح الحوكمة العالمية، كما سيعقد عددًا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه من الدول الأعضاء والدول المدعوة للمشاركة في الاجتماعات.

40% تراجعًا في واردات مصر من السلع في يناير

(اقتصادي . العربي الجديد)

تراجعت واردات مصر من السلع بنسبة 40% في يناير/ كانون الثاني الماضي، إذ بلغت 4 مليارات و476 مليون دولار، مقابل 7 مليارات و520 مليون دولار خلال الشهر نفسه من عام 2023، على خلفية أزمة شح الدولار، وتقييد الحكومة الواردات السلعية للحد من عجز الميزان التجاري.

وصرح وزير التجارة والصناعة، أحمد سمير، الثلاثاء، أن الصادرات السلعية المصرية حققت نموًا ملموسًا خلال يناير 2024، فقد بلغت 3 مليارات و12 مليون دولار، مقابل مليارين و887 مليون دولار خلال الشهر نفسه من العام الماضي، وهو ما ساهم في انخفاض عجز الميزان التجاري لهذا الشهر إلى مليار و464 مليون دولار، مقابل 4 مليارات و634 مليون دولار.

وأضاف سمير أن أحدث تقرير للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أظهر أن أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية، خلال شهر يناير الماضي، هي تركيا بقيمة 292 مليون دولار، والسعودية بواقع 263 مليون دولار، وإيطاليا بقيمة 173 مليون دولار، والإمارات بواقع 169 مليون دولار، والولايات المتحدة بقيمة 168 مليون دولار، وليبيا بواقع 162 مليون دولار.

وتابع أن القطاعات التصديرية التي شكلت هيكل الصادرات المصرية، خلال شهر يناير الماضي، شملت مواد البناء بقيمة 624 مليون دولار، والحاصلات الزراعية بواقع 467 مليون دولار، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة 421 مليون دولار، والصناعات الغذائية بواقع 408 ملايين دولار، والسلع الهندسية والإلكترونية بقيمة 356 مليون دولار، والملابس الجاهزة بواقع 258 مليون دولار، والغزل والمنسوجات بقيمة 91 مليون دولار.

كما تضمنت منتجات الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة 68 مليون دولار، والمفروشات بواقع 47 مليون دولار، والصناعات الطبية بقيمة 42 مليون دولار، والأثاث بواقع 21 مليون دولار، والصناعات اليدوية بقيمة 19 مليون دولار، والجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بواقع 15 مليون دولار.

وسعت الحكومة، منذ بداية عام 2022، وبالتزامن مع خروج أكثر من 20 مليار دولار من استثمارات الأموال الساخنة في السوق المصرية، نحو تعزيز صادراتها، وتقليل الواردات، لتعويض نقص العملة الأجنبية، وهي الأزمة التي تفاقمت عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، إثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تستورد مصر أغلبها من الخارج.

ولتقليل الضغط على الدولار، طبقت الحكومة المصرية بعض القيود على الاستيراد استثنت منها السلع الأساسية، ومستلزمات الإنتاج الهامة في التصنيع المحلي، الأمر الذي ترتب عليه أيضاً تراجع الصادرات.

وسمح البنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنيه بنحو النصف في الفترة من مارس/ آذار 2022 إلى يناير/ كانون الثاني 2023، قبل أن يثبته عند مستوى 30.95 للدولار، بينما يتداول الجنيه الآن عند نحو 63 جنيهاً للدولار في السوق الموازية (السوداء).

وبلغ الدين الخارجي لمصر نحو 164.5 مليار دولار في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، يمثل الدين بالدولار منها نحو 68.3%، والباقي بعملات أجنبية أخرى (31.7%).

مدبولي يوجه ببدء الاستعدادات اللوجيستية وتشكيل لجان استضافة القاهرة للدورة الـ12 من المنتدى الحضري العالمي

(سياسي . جريدة الشروق)

رئيس الوزراء يكلف بالتعاون والتنسيق ليكون مستوى تنظيم المنتدى مثيلاً لما تم في مؤتمر المناخ COP27

.. ويؤكد: "المنتدى الحضري العالمي" من أكبر منتديات الأمم المتحدة.. ويجمع ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتعرف على الحلول الحضرية وتعزيز الشراكات من أجل تحقيق التنمية

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تحضيرات استضافة القاهرة للمُنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة «WUF12» خلال الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر المقبل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات)؛ وذلك في اجتماع عقده اليوم، بحضور الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، والسفير حمدي شعبان، مساعد وزير الخارجية مدير إدارة التعاون الدولي للتنمية، والسفير محمد حجازي، مستشار وزير التنمية المحلية للتعاون الدولي، والدكتور هشام الهلباوي، مساعد وزير التنمية المحلية للمشروعات القومية.

وأشار مدبولي، إلى أن هذا الاجتماع يعدُ الثاني خلال هذا الشهر لمُتابعة تحضيرات استضافة ذلك الحدث البارز، موجهاً ببدء الاستعدادات اللوجستية لتنظيم المنتدى الحضري العالمي، وتخصيص فريق عمل متفرغ لمتابعة كافة ترتيبات المنتدى.

وكلف مدبولي، بالتعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية، بما يساعد في خروج الحدث بأفضل صورة، بحيث يكون مستوى تنظيم هذا المنتدى مثيلاً لما تم في مؤتمر المناخ COP27. كما كلف رئيس الوزراء بسرعة التنسيق مع

وزير السياحة بشأن الغرف الفندقية المطلوبة للوفود المشاركة في هذا الحدث الدولي المهم.
ولفت إلى أن الحرص على توفير كافة جوانب التنظيم المميز لهذا المنتدى، يأتي لكونه من أكبر منتديات الأمم المتحدة، حيث يجمع ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ للتعرف على الحلول الحضرية وتعزيز الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
من جانبه أكد السفير حمدي شعبان، مساعد وزير الخارجية مدير إدارة التعاون الدولي للتنمية، أن وزارة الخارجية اقترحت عدة لجان لتنظيم المنتدى، وصاغت اختصاصات كل لجنة، وتشكيلها، استنادًا لما تم في مؤتمر المناخ COP27، وفى ستكون برئاسة رئيس الوزراء.
وخلال الاجتماع عرض اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، تقريرًا استهله بالإشارة إلى نتائج زيارة وفد مسئولي "الهابيتات" إلى مصر خلال الشهر الجاري، والتي شهدت لقائهم مع رئيس مجلس الوزراء، وعقد عدة اجتماعات تنسيقية مع الوزارات والجهات المعنية، وما تم التوصل إليه من توافقات بشأن تحضيرات أعمال استضافة مصر للمنتدى الحضري العالمي.
وأضاف آمنة، أن هناك خريطة كاملة بالمهام المنوطة بكل وزارة أو جهة، وتناول عدة تفاصيل تخص تنظيم المنتدى، تضمنت اللوجستيات المتعلقة باستضافة الوفود، وترتيبات الإقامة والفنادق والانتقالات، وصياغة برنامج جلسات المنتدى وتسمية الخبراء والمتحدثين، ومناقشة آلية عمل المتطوعين في الفعاليات، وتوفير مُتطلبات ذوي الهمم، إلى جانب الأنشطة الثقافية والترفيهية والسياحية للوفود المصاحبة لأيام انعقاد المنتدى.

جامعة الأزهر تطلق قافلة المساعدات الإنسانية الثالثة دعمًا لأهالي غزة

(سياسي . الأهرام)

انطلقت اليوم قافلة المساعدات الإنسانية الشاملة لجامعة الأزهر متوجهة إلى معبر رفح المصري؛ لإيصالها إلى الأشقاء في قطاع غزة؛ في إطار توجيهات فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، لدعم أهالي قطاع غزة في ظل الاعتداء الصهيوني المستمر منذ نحو خمسة أشهر.

صرح بذلك الدكتور سلامة داود، رئيس جامعة الأزهر، خلال اطمئنانه على القافلة قبيل انطلاقها، بحضور الدكتور محمود صديق، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث المشرف العام على قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والدكتور محمد فكري خضر، نائب رئيس الجامعة لفرعي البنات والوجه البحري بطنطا، والأستاذ محمد عبد الخالق، أمين عام الجامعة، إضافة إلى حضور أعضاء لجنة خدمة المجتمع بالجامعة.

وقال رئيس جامعة الأزهر: إن قافلة المساعدات الإنسانية الثالثة سيرتها لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، مشيرًا إلى أن إرسال هذه القافلة الثالثة يأتي دعمًا لجهود الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية؛ ودعمًا للأشقاء في غزة الذين يتعرضون لقصف وحشي من المحتل الصهيوني منذ السابع من شهر أكتوبر الماضي 2023م وحتى اليوم.

وأوضح رئيس الجامعة أن هذه القافلة سبقها إرسال قافلتي مساعدات محملتين بأطنان من المساعدات الإنسانية التي ضمت الملابس والبطاطين والماء والأدوية وغير ذلك مما يحتاجه أهالي القطاع.

ووجه رئيس الجامعة الشكر والتقدير إلى جميع المسهمين في تنظيم هذه القافلة، داعيًا المولى -عز وجل- أن يجعل هذه الجهود في ميزان الحسنات يوم القيامة، كما نسأله -تعالى- أن يحرر المسجد الأقصى من دنس الاحتلال الصهيوني.

سعر الكيلو يقترب من 60 جنيها.. أزمة نقص السكر تتفاقم قبل أسابيع من رمضان

(اقتصادي . درب)

عضو بشعبة المواد الغذائية: التخزين الاحتكاري وسوء التوزيع وراء "الارتفاعات الوهمية" في أسعار السكر.. والأزمة في طريقها للحل قريبا

تواجه مصر، كواحدة من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للسكر عالميًا، أزمة خانقة في توفير هذه السلعة الحيوية، وتزداد تعقيدات هذه الأزمة مع ارتفاع غير مسبوق في أسعارها، ما يعزز من حالة القلق بين المواطنين، حيث يلجأ عدد من التجار إلى حجبها كما لا توفرها المجمعات الحكومية بكميات مناسبة، ما يجعل السكر متاحًا بصعوبة في الأسواق وعند العثور عليه يُباع بأسعار مرتفعة جدًا.

تأتي هذه الأزمة في ظل اقتراب شهر رمضان، الذي يشهد زيادة في استهلاك السكر كمكون أساسي في العديد من الوصفات والحلويات التقليدية، في الوقت الذي وعدت الحكومة باتخاذ اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذه الأزمة، من خلال تطبيق سياسات رقابية فعالة للحد من التلاعب بالأسعار وتوفير السلع الأساسية بأسعار معقولة، لضمان حقوق المواطنين في الحصول على السلع الأساسية بكفاءة وبأسعار معقولة.

تنتج مصر نحو 2.7 مليون طن من المحاصيل السكرية، في حين يبلغ متوسط الاحتياجات السنوية 3.5 مليون طن تقريبا، وتزرع مساحات تتجاوز 300 ألف فدان بقصب السكر، و650 ألف فدان من بنجر السكر سنويا، وفق بيانات مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة.

وقال عضو شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية في مصر أحمد عتابي، في تصريحات صحفية، أنه لا يوجد أزمة في توافر السكر في مصر، ولكن المشكلة الحقيقة تكمن في سوء التوزيع من الشركات الحكومية على بعض التجار من منتهزي الفرص، وأوضح أن التجار يقومون بتخزين البضاعة لزيادة الأسعار على المواطنين.

ووصلت أسعار كيلو السكر في عدد من المناطق والمحال التجارية إلى ما يقارب 60 جنيها حال تواجده بعيدا عن أعين الجهات الرقابية، على الرغم من أنه سلعة محلية تحتكر الدولة إنتاجها وتوزيعها وهي غير مرتبطة بالدولار.

وأضاف أن المسؤول عن الأزمة هي الشركة المنتجة والشركة الموزعة، موضحا أن أسعار السكر تشهد حاليا ارتفاعا غير حقيقي وأسعار وهمية، ولكن السعر الحقيقي ثابت عند 27 جنيها للكيلو للسوق الحر، و13 جنيه للمدعم.

وأشار إلى أن أزمة السكر سيتم حلها قريبا، مشيرا إلى أن السلع كلها متوفرة قبل شهر رمضان المبارك، وأسعار الأرز ثابتة.

وكانت تقارير قد أشارت إلى نقص السكر في البلاد وارتفاع أسعاره بشكل غير مسبوق، في وقت تحاول فيه الحكومة التوصل لحلول سريعة لإنهاء الأزمة.

ووعدت الحكومة المصرية التجار بعدة قرارات، فضلا عن مجموعة من الإجراءات التي فعلتها وزارة التموين خلال الأيام الماضية لحل أزمة السكر.

استدعاء السيسي للشهادة في قضية ريجيني أمام محكمة الجنايات الأولى في روما

(سياسي . شبكة رصد)

قالت وكالة الأنباء الإيطالية إن عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإيطالي السابق «ماتيو رينزي» والرئيس التنفيذي لشركة «إيني» الإيطالية كلاوديو ديسكالزي، مطلوبون للشهادة أمام محكمة الجنايات الأولى في روما، بشأن قضية مقتـ..ـل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني.

وقد أوضحت الوكالة الإيطالية أن أربعة مسؤولين مصريين، وهم اللواء طارق صابر، والعقيد آسر كامل محمد إبراهيم، والنقيب حسام حلمي، والرائد مجدي إبراهيم عبد العال شريف، يحاكمون غيابياً بعد أن ماطلت القاهرة في القضية ورفضت إعطاء عناوينهم أو أرقام هواتفهم.

اختفى ريجيني، باحث الدكتوراه بجامعة كامبريدج، الذي كان يبلغ من العمر 28 عاماً والذي تركزت بحوثه على النقابات المصرية المستقلة، بمترو القاهرة في 25 يناير 2016، وعثر على جثته شبه عارية على طريق القاهرة الإسكندرية في 3 فبراير 2016، وكانت مشوهة بدرجة شديدة لدرجة أن أمه فقط هي من استطاعت التعرف عليه من أرنبة أنفه

مرافعة مصر أمام العدل الدولية.. دعوة لإلغاء القوانين العنصرية ومطالبة للدول بالتوقف عن دعم "إسرائيل"

(تشريعي . جريدة الشروق)

قدمت الدكتورة ياسمين موسى، المستشارة القانونية بمكتب وزير الخارجية، اليوم الأربعاء، المرافعة المصرية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستعرضت «موسى»، خلال كلمتها أمام محكمة العدل الدولية، مظاهر انتهاك "إسرائيل" للمبدأ الخاص بحظر التمييز العنصري، منوهة أن هناك تمييزًا واضحًا بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الأراضي المحتلة.

واستشهدت بالنظام العسكري المطبق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، والأوامر العنصرية المنفذة بحقهم وبينها الاعتقال الإداري، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، مشددة على أنها «جريمة بحق الإنسانية ولا تتفق مع بنود حقوق الإنسان».

وشددت على أن «"إسرائيل" يجب أن تلغي كل القوانين والتشريعات العنصرية التي أوجدتها بحق الشعب الفلسطيني، وأن تتوقف كل الممارسات التمييزية بحق الشعب الفلسطيني»، قائلة إن «الدفاع عن النفس لا يمكن أن يكون مبررا للاحتلال الطويل والممتد، وأن تستخدم إسرائيل القوة ضد الشعب الذي يعيش تحت سيطرتها واحتلالها».

ولفتت إلى أن «دولة الاحتلال مسئولة عن توفير السلامة للمدنيين في الأراضي المحتلة، وفق مواد القانون الدولي»، نافية وجود «علاقة بين الدفاع عن النفس وما تمارسه إسرائيل على الأرض».

وأضافت: «هناك قيود على الاستخدامات العسكرية وفق القانون الدولي، ويجب النظر إلى تلك القيود والعودة إلى القانون الإنساني الدولي، والبنود المتعلقة بالضرورات العسكرية؛ التي يشترط أن تكون محدودة ومقيدة، وتشترط عدم السماح للقوات المحتلة بنقل السكان الأراضي التي تقع تحت سيطرتها بموجب الاحتلال، كما تفعل إسرائيل».

وتساءلت: «إلى متى سيتحتم على الشعب الفلسطيني أن ينتظر لتحقيق حلمه وطموحاته، إلى متى ستستمر الأمم المتحدة في إدارة آثار الأزمة الإنسانية عن الاحتلال دون معالجة جذور المشكلة؟!».

وأكملت: «التاريخ سيحاكمنا على استجابتنا لهذا الوضع، وورقتنا تؤكد أن الاحتلال بمثابة انتهاك للقانون الدولي؛ فيجب منع الاستيلاء على الأرض بقوة، ومنع انتهاك الحق في تقرير المصير، ومنع التمييز العنصري، ومنع نظام الفصل».

وذكرت أن "«إسرائيل» كدولة محتلة يجب أن تدفع التعويضات اللازمة للمتضررين من احتلالها وإجراءاتها على المستوى الفردي والجماعي»، منوهة أن «دول العالم عليها عدم دعم الواقع الذي تفرضه دولة الاحتلال الهادفة لتمديد الاحتلال عبر المستوطنات وعملية الضم، وأن تتوقف عن مساعدة دولة الاحتلال بما يؤدي إلى استمرارها».

مصر تعرب عن أسفها البالغ ورفضها لتكرار عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار بوقف إطلاق النار في قطاع غزة

(أمني وعسكري . البوابة نيوز)

أعربت جمهورية مصر العربية في بيان صادر عن وزارة الخارجية، عن أسفها البالغ ورفضها، لعجز مجلس الأمن مجددًا عن إصدار قرار يقضي بالوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، على خلفية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض للمرة الثالثة، وذلك ضد مشروع القرار الذي تقدمت به الجزائر نيابةً عن المجموعة العربية.

واعتبرت مصر، أن إعاقة صدور قرار يطالب بوقف إطلاق النار في نزاع مسلح ذهب ضحيته أكثر من ٢٩ ألف مدنيًا،

معظمهم من الأطفال والنساء، يُعد سابقةً مشينةً في تاريخ تعامل مجلس الأمن مع النزاعات المسلحة والحروب على مر التاريخ، الأمر الذي يترتب عليه المسئولية الأخلاقية والإنسانية عن استمرار سقوط الضحايا من المدنيين الفلسطينيين، واستمرار معاناتهم اليومية تحت نير القصف الإسرائيلي.

و استنكرت مصر بشدة ما يمثله المشهد الدولي من انتقائية وازدواجية في معايير التعامل مع الحروب والنزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم، الأمر الذي بات يشكك في مصداقية قواعد وآليات عمل المنظومة الدولية الراهنة، لاسيما مجلس الأمن الموكل إليه مسئولية منع وتسوية النزاعات ووقف الحروب.

وأكدت جمهورية مصر العربية، على أنها سوف تستمر في المطالبة بالوقف الفورى لإطلاق النار باعتباره الوسيلة المثلى التي تضمن حقن دماء المدنيين الفلسطينيين، كما ستستمر في بذل أقصى الجهود لضمان إنفاذ المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل مستدام، ورفض أية إجراءات من شأنها الدفع نحو تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم، بما في ذلك رفض أية عمليات عسكرية إسرائيلية في مدينة رفح الفلسطينية.